

حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح ظاهره مثله بما ذكر انه
لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف
عليها وهو ما جزم به الجاهل حيث قال لا يشترط الرباط ان نصبت
وقا قاسيويه والمفاري لكن خالف في اوضحه فجزم بشرط ذلك
ومنع النصيب في نحو المثال المذكور لعدم الرباط تبعاً للاختصاص
والسببية قال وهو المختار وليس منه اي من باب الاستغناء
وكل شيء فعلوه في الزمراي الكتب لعدم صحة تسلط العامل
على ما قبله اذ لو صح كان تقديره فعلوا كل شيء في الزمراي وهو باطل في
كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه صفة لشيء في الزمراي جزم كل
والمعنى وكل شيء مفعول لعم ثابت في الزمراي كذا ليس منه اريد
ذهب به بالبناء للمفعول وقا قاسيويه لعدم صدق ضابط
الباب عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعماله النصيب
فرفع زيد ووجب اما على الابتداء او على افعال فعل تقديره اوجب
زيد ذهب به ولم يثبت على هذا اذ المشرع في قوله الكسفا
كل يجرى في النصيب مجري في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء
او على الفاعل باضمار فعل وياتي فيه الاقسام الخمسة ذكرية
الواضحة والجامع ويرتفع في التسهيل والكافية الكبرى فيجب
الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجم في نحو زيد قام
عند المراد وتجب الفاعلية في نحو ان امره هلك ويترجم في
نحو ابشر بهد ونأ ويستويان في نحو زيد قام وعمره قعد
باب التنازع في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان
فأكثر ليس احدهما موكراً للاخر الي معول فانه متنازع فهنا
يجوز لك اذا تنازع عاملان اتفاقاً في العمل قدام وقعد اخواك

ام اختلفا كما في نحو ضربت زيداً اعمالاً الاولى منها في الام الظاهر
واعمال الثاني وهذا الوجه اختاره الكوفيون لقوته بالمسبق **فرض**
في الثاني المهمل كما يحتاجه من رفعه ومنصوبه ويجوز
مطابقاً للسنن في اذ لا يحد ويؤلفه لرجوع الضمير الى متقدم
رتبة لانه معول للاول نحو قام وقعد اخواك واقام وضرب
اخواك وقد يحد منصوباً للضرورة وعن السير في اجازة
هذف غير الرفع واختاره بن الحاجب الا ان يمنع مانع فيضرب
او اعمال الثاني في الظاهر واعمال الاول هذه الوجه **اختاره**
المصريون لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعوله
باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول
ذكر ذلك سيبويه **قال المرادي** واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الى الاول والثالث **قال الشيخ** خالد الانهري وكتبت
عن التوسط فهل يلحق بالاول ويسبغ على الثالث او بالثاني
لغلبة معول المعول بالنسبة الي الاول او يستوي فيه الاهران لم
ار في ذلك **فقال فيضري** **الاول** المهمل **فوقه** فاعلا كان
او نايه مطابقاً للاعمال الظاهر لامتناع حذف العهد وان لزم منه
الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا كتاب نعم وليس بالروفي
هذه الباب نثراً ونظماً **خو** ضربوني وضربت قومك حكاية سيبويه
وقوله **حقوق** ولم **احب** **الاحضار** اني تغير جميل من خطيب
واوجب الكسفا حذفه هنا بمن الاضمار قبل الذكر لفظاً والمعنى
اضماره موجزان طلب الثاني منصوباً لما يلزم من الاضمار قبل
الذكر او حذف الفاعل والاعمال كما في الرفع وهو مشكل فان
اجتماع مؤشرين على اثر واحد ممنوع في الاصول نحو يؤمنون بحرون

بهما

مهملة